



**كلمة**

**معالي الدكتور/ نبيل العربي  
الأمين العام لجامعة الدول العربية**

**في**

**اجتماع مراجعة سياسة الجوار الأوروبية**

**بيروت: 2015/6/24**



**معالي السيد جبران باسيل وزير الخارجية والمغتربين لجمهورية لبنان،**

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**السيدات والسادة،**

أود بداية أن أتوجه بالشكر للوزير العزيز جبران باسيل وللحكومة اللبنانية على كرم الضيافة وعلى استضافتها لأعمال هذا الاجتماع الوزاري الهام لتبادل الآراء حول سياسة الجوار الأوروبية (European Neighbourhood Policy) بين المجموعة العربية المعنية بهذه السياسة والمفوض الأوروبي لشؤون سياسة الجوار السيد يوهانس هان، وذلك في إطار صياغة أسس جديدة لسياسة الجوار الأوروبية تلبى احتياجات وتطلعات الدول العربية وتتفق مع سياسات الاتحاد الأوروبي.

ينعقد هذا الاجتماع في توقيت تواجه فيه دول جنوب المتوسط وكذلك الاتحاد الأوروبي تحديات خطيرة تتطلب التعاون المشترك.

كما أود الثناء على الجانب الأوروبي والذي لأول مرة يبادر للتشاور مع شركائه من جنوب المتوسط وجامعة الدول العربية لبلورة سياسة جوار أوروبية جديدة تلبى احتياجات وتطلعات شعوب دول ضفتي المتوسط. وتستند إلى الاحترام المتبادل دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا شك أن وجود البرلمان الأوروبي معناه أهمية بالغة نرحب بها.

**السيدات والسادة،**

إن النجاح الحقيقي لهذه الشراكة يجب أن يؤسس على توازن المصالح خلال صياغة الأسس الجديدة لسياسة الجوار الأوروبية، بعيداً عن السياسات أحادية الجانب والتحفيزات المشروطة في شكل "المزيد لمقابل المزيد" و "الأقل لمقابل الأقل" وذلك لإعطاء الفرصة للدول الشريكة من الاستفادة الكاملة والمثلى من الفرص المتاحة في إطار هذه الشراكة.

كما أود التنويه في هذا الصدد إلى أهمية احترام سيادة دول جنوب المتوسط واحترام خصوصيتها الثقافية والدينية والاجتماعية واحترام شؤونها الداخلية.



## السيدات والسادة،

من المهم الإبقاء على وحدة سياسة الجوار مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف وخصوصيات كل دولة شريكة من جنوب المتوسط، بالإضافة إلى اختلاف قدراتها وتطلعاتها، وذلك من أجل تطوير شراكة كاملة وفاعلة تعكس تطلعات دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي.

كذلك لا بد أن تتسم آليات الشراكة بالمرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات التي تشهدها دول جنوب المتوسط ولموائمة التطورات على الساحة الإقليمية والدولية، ومن الضروري تحقيق التناغم والتنسيق بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تطبيق سياسة الجوار لتحقيق أهدافها المرجوة.

كما أود التأكيد على ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بالتشاور مع دول جنوب المتوسط في الموضوعات ذات الأبعاد الخارجية للسياسة الأوروبية ومدى تأثيرها عليها.

## السيدات والسادة،

الكل يدرك مدى الحاجة الملحة لتحقيق الازدهار الاقتصادي في دول جنوب المتوسط وتوفير فرص العمل للشباب في هذه المنطقة، كما أن هناك ضرورة إلى تحقيق آمال الشباب وطموحاتهم واتخاذ التدابير اللازمة لتوظيف الأدوات المناسبة للتعامل مع مشاكلهم كي لا يكونوا فريسة سهلة للاستقطاب من قبل الجماعات الإرهابية.

كما تواجه دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي تهديدات أمنية تتمثل في جيل جديد من التنظيمات الإرهابية المسلحة والتي تستفيد من تداعي سلطة الدولة والاحتقان الاجتماعي والسياسي المتواجد في بعض من دول جنوب المتوسط، والتهميش الذي يطال المجتمعات العربية في بعض من الدول الأوروبية، والذي يطلق عليه الإسلاموفوبيا، مما يساعد الجماعات الإرهابية على استقطاب الشباب ضحية هذه العوامل، ولا بد من النظر في اتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة هذه التهديدات، ولا يمكن مناقشة قضايا الهجرة والإرهاب والتطرف دون إشراك جوار الجوار العربي والأفريقي. قضية الهجرة لا يمكن معالجتها دون إشراك دول المصدر والمعبر مع الدول الأوروبية المستهدفة بالهجرة غير الشرعية، كما أن قضية التطرف والإرهاب لا يمكن معالجتها بمعزل عن بور التوتر والإرهاب المنتشرة في الجوار العربي للدول المتوسطية.



وفيما يتعلق بمواجهة الإرهاب والتدابير المطلوب اتخاذها فلا بد ألا تقتصر على الجوانب الأمنية فقط، بل يجب أن تكون مواجهة جماعية شاملة تشمل النواحي الثقافية والفكرية والإيديولوجية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية كما قرر وزراء الخارجية العرب في 7 سبتمبر الماضي.

وفي هذا السياق أود التذكير بالقرار الهام الذي اتخذته القادة العرب في قمة شرم الشيخ التي انعقدت في مارس من هذا العام بشأن إنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومي العربي، إذ تهدف هذه القوة إلى مواجهة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي وحفظ الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

### **السيدات والسادة،**

هناك تهديدات خطيرة للأمن العربي والدولي في أكثر من دولة عربية، وتكفي الإشارة إلى نزيف الدمار والمعاناة الإنسانية والدمار الشامل الذي لحق بسوريا وآثارها المدمرة على لبنان والأردن، ودور الاتحاد الأوروبي مطلوب في حل هذه المشاكل.

وقبل أن أختتم هذه المداخلة لا بد أن أشير بوضوح إلى أن القضية الفلسطينية لأنها دائماً القضية المركزية المحورية بالنسبة للشعوب العربية، وأن المنطقة بل العالم أجمع لن ينعم بالسلم والاستقرار والأمن طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وطالما أن الجهود الدولية المبذولة لمعالجة القضية لم تبرح مكانها، لذلك يجب تحقيق التقارب ما بين السياسة العربية والسياسة الأوروبية فيما يتصل بالقضية الفلسطينية والحقوق العربية للتوصل إلى حل عادل وشامل لها تقوم على تطبيق قواعد الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وبالنسبة لهذه المبادرة التي يتحدث ويشيد بها العالم أجمع وتتجاهلها إسرائيل تماماً على مدى ثلاثة عشر سنة، هذه المبادرة لها عناصر واضحة لتحقيق السلام العادل لجميع الأطراف ولهلاً أيضاً تسلسل ثابت يقوم على قواعد الشرعية يجب احترامه، وفي هذا الإطار أود أن أعرب عن الأمل في أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتأييد الأفكار الفرنسية التي تدعو إلى ضرورة اتخاذ الخطوات المطلوبة لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وإقامة سلام عادل يقوم على حل الدولتين.